2009/5/27

التعاون والشراكة
بين ضفتي المتوسط: رؤى وملاحظات

عبد الحليم فضل الله

عرف العقدان الأخيران، انحرافات مشهودة في تحليل الوقائع العالمية، ويتبين ذلك على نحو خاص في رزمة المصطلحات والمفاهيم التي انتشرت بقوة، وتحولت بين ليلة وضحاها إلى أدوات نظريّة رائجة الاستخدام لوصف التطورات، ولأنها أدوات قاصرة ومنحازة فقد أدت إلى تغليب فكرة الصدام على فكرة التفاهم، وحرّضت على الحروب، وتسببت في نشر الفوضى والتمييز ونقص العدالة، فيما كانت وعود النظام الدولي الجديد؛ الرفاهية والسلام والمساواة.

تجربة التعاون المتوسطي لم تكن أفضل حالاً، فقد جاءت في السياق نفسه، وبنت فكرتها على أساس التفوق والمركزيّة الغربيتين، ومع أن أوروبا على خلاف أميركا أكدت أن للتنمية أولوية على الأمن في التعامل مع دول الجنوب، فقد اعتبرت ضمناً أنّ الضفة الجنوبيّة للمتوسط، مصدراً للمشاكل والأزمات، ومساحة توسيع للنفوذ لا محل شراكة وتعاون، ولم تلتفت إلاّ متأخرة إلى أنّها تتعامل مع أنظمة ناقصة الشرعيّة وسيئة التمثيل. والنتيجة كانت على حد قول رئيس البرلمان الأوروبي: عدم تحقيق التلاقي بين الشمال والجنوب، " ففي السنوات العشر الأخيرة زاد دخل الفرد في الاتحاد الأوروبي من 20 ألف دولار إلى 30 ألفاً، فيما بقي في الضفة الثانية 5 آلاف دولار لا أكثر"

إن إعادة النظر التي قامت بها أوروبا مؤخراً، ليست كافية، وذلك من خلال محاولتها ترميم مشروع الشراكة باعتماد "سياسات الجوار" التي تمزج بين المعونات وتشجيع الإصلاح، فالمطلوب إطلاق تجربة موازية يكون عمادها المجتمع المدني والتيارات الشعبيّة الناشطة والمستعدة للتعاون في كلا الجانبين، أما المسار الرسمي فلن يحقق الكثير في ظل فساد الأنظمة في الساحلين الجنوبي والشرقي، واستمرار دول الشمال جزءاً من النظام الدولي لا يتمايز كثيراً عن سياسات الهيمنة والتوسع الأميركية.

أربعة محاور:

وفي إطار البحث عن شراكة فاعلة ومناهضة للهيمنة والتمييز، وتنظر بجديّة إلى تحديات الفقر وسوء التوزيع و ضعف التنمية، نورد الملاحظات التالية :

أولاً: توازن المسارات:

للفضاء المتوسطي ثلاثة مسارات يفترض ان تكون محل رعاية متوازية:

– سياسي: الامن، الاحتلال، الحروب، الاستبداد، الحقوق الأساسية...

– اقتصادي: التنمية، التكامل والتجارة المتكافئة، الديون والفقر...

– ثقافي: الحوار بين الحضارات والديانات، العنصرية والتمييز...

ونشير هنا إلى التالي:

- الجوانب السياسية والاقتصادية لا زالت تحظى باهتمام يفوق كثيراً الجوانب الأخرى، حتى من قبل المجتمع المدني والقوى الاجتماعيّة.
- المشروع المتوسطي سيفقد الكثير من جدواه بل سيكون مصيره الفشل، ما لم يتم توجيه اهتمام أكبر للأبعاد الثقافية.
- الشراكة ينبغي أن تكون شراكة بين الأطراف الفاعلة والمؤثرة، وإلا لكان حواراً بين متماثلين ولن يفضي إلى نتيجة.

ثانياً: المتوسط..مجال رائد:

يمكن النظر إلى المتوسط على أنّه فضاء رائد لاكتشاف وبلورة الخيارات البديلة، والتي يطمح من خلالها العالم إلى الخروج من الافكار النمطية واستعادة التعددية، وهذا مرده إلى التالي:

– لا يشكل المتوسط كما كان عليه الحال تاريخياً بؤرة النزاع والتوتر بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فالولايات المتحدة الاميركية هي التي تقود اليوم الحملة ضد "المارقين والخارجين" على نظامها الدولي وليس أوروبا.

– أهمية المتوسط كمجال تبادل تاريخي بين ثلاث مجموعات ثقافية، ثلاثة أنماط رئيسيّة في الاعتقاد والعيش والأخلاق على حد تعبير المؤرخ الفرنسي فرناند بروديل: الحضارة الغربية، بالأحرى اللاتينية – الرومانيّة؛ الحضارة العربيّة – الإسلامية؛ والحضارة اليونانيّة. وعلى الرغم من علاقة التنافس التاريخي الذي حكمت علاقة الغرب والإسلام، فقد احتوت هذه المنافسة على عناصر اقتباس وتكامل كثيرة.

– وجود قدر كاف من المصالح المتبادلة بين ضفتي المتوسط التي يتطلب تحقيقها التفاهم أكثر بكثير من المواجهة: اوروبا تبحث عن بيئة إقليمية تضمن لاتحادها الناشئ حظاً وافراً في المنافسات العالمية المتجددة، والضفة الجنوبية بحاجة ماسّة إلى من يساعدها على تجاوز مشكلاتها

المستعصية، ناهيك بوجود جاليات عربية واسلامية كبرى في الغرب يمكن أن تشكل جسراً بين الضفتين لو اعتمدت بشأنها سياسات إيجابيّة.

– المجتمع المدني الأوروبي منخرط بقوة في التيار العالمي المناهض للحرب والهيمنة ويحظى هذا الخيار بتأييد شعبي واسع في العديد من الدول كما ظهر على نحو خاص في المسيرات الشعبيّة الكبرى رفضاً للحرب على العراق. فيما يمثل رفض الاحتلال والهيمنة قضية جماهيرية تلتقي عليها الغالبية الساحقة من الشعوب العربيّة والإسلامية.

– يجمع المتوسط المسائل والثنائيات الأكثر حساسية على الصعيد الدولي، مثل: التقدم والتأخر، الإسلام والغرب، الاحتلال والمقاومة، الهيمنة والممانعة؛ العولمة الليبرالية والبدائل الاجتماعية، مما يجعله مكاناً مناسباً لإنتاج الحلول ..

ثالثاً: الدين.. عنصراً إيجابياً:

من الممكن النظر إلى الدين وخصوصاً في الضفة الجنوبية، على انه عنصر إيجابي في تعزيز الحوار بين الضفتين وتطوير الخيارات البديلة، وذلك في المجالات التالية:

– توسيع المجال السياسي في الضفة الجنوبيّة، وإعطاء التيارات الشعبيّة ومنظمات المجتمع المدني فسحة مستقلة عن السلطات والأنظمة، ولا تتبع مراكز القوى والنفوذ الاقتصادي أو السياسي.

– ملء الفراغ الإيديولوجي، برؤى ومنظومات اعتقاد، شكلت مانعاً أمام تمدد الليبراليّة المتطرفّة والمشروع الإمبراطوري الأميركي. وقد أظهرت التجربة السياسية والاجتماعية للعديد من الحركات الإسلامية إمكانية انبعاث نموذج إصلاحي بخلفية دينيّة، يستند إلى فكرتي العدالة والحريّة، ويقوم على جدليّة العلاقة بين النضالين الوطني التحريري والاجتماعي التحرري.

– صحيح أنّ الدين يمثل حالياً عامل تعبئة للهويات في جنوب المتوسط، لكن لديه القابليّة أن يكون نقطة عبور نحو فضاء أنساني أوسع، وذلك من جانبين: الأول: إحياء الأساس الأخلاقي للسياسة، في نظام دولي قائم على مبدأي المنافسة غير العادلة والقوة الغاشمة (الحرب بأشكالها المختلفة)، والثاني: تكريس وتعميق التنوع ليطال ليس فقط السياسات والإرث الثقافي، بل الفلسفات والرؤى الاجتماعيّة، ما قد يمهد لنشوء تعددية عالميّة راسخة وغير متصادمة.

ولعل المطلوب هنا توفير البيئة المناسبة لتحقيق ما عجزت عنه المركزية الغربيّة، أي الاعتراف بالتنوع الثقافي والحضاري والتكيف مع مستلزمات ذلك.

رابعاً: "إسرائيل"معضلة أخلاقية وسياسيّة:

لا يمكن تجاوز إشكالية "إسرائيل" بتسويات عادية، قد يكون ذلك ممكناً في الإطار السياسي الرسمي، المحكوم للمصالح والضغوط المتبادلة، لكنه لا يصح في إطار نقاش تخوضه بتجرد مجموعات وتيارات مدنية، تبحث عن بدائل خلاقة تتناسب مع نضالات المجتمع العالمي.

هذه الإشكالية لا يمكن مقاربتها بصياغات لغوية ترفض من جهة الطابع العنصري والتوسعي والقمعي الإرهابي لتلك الدولة، وتوافق من جهة أخرى على طابعها الكولونيالي، كونها قامت أساساً على فكرة الغزو وشكلت موجة متأخرة من موجات التوسع الاستيطاني التي انطلقت أواسط الألفية الثانية. إنّ نقاش هذه المسألة ينبغي أن يتم على قاعدة أن أي نظام دولي عادل لا يمكن أن يوافق من دون شروط على الموروث التاريخي الناتج عن الحروب والاستعمار، وليس بوسعه إلاّ أن يتبنّى المبادئ العامة التي تنشط في إطارها حركات المقاومة العربيّة حتى ولو تطلّب الأمر مراجعات جوهريّة..